

جمهورية مصر العربية



المتابعات العلمية
الحلقة الأولى
الثلاثاء 2017/10/3

عرض تقرير
آفاق الاقتصاد العالمي 2017
الصادر عن صندوق النقد الدولي

معهد التخطيط القومي أولى فعاليته العلمية
"لنشاط المتابعات العلمية"

يوم الثلاثاء الموافق 2017/10/3

بقاعة الأستاذ الدكتور / إبراهيم حلمي عبد الرحمن بالدور السابع

عرض تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2017

الصادر عن صندوق النقد الدولي

المتحدث: أ.د. سهير أبو العينين
أستاذ الاقتصاد المتفرغ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

المنسق الرئيسي: أ.د. عزيزة عبد الرزاق
المنسق المساعد: د. سحر البهائي

معهد التخطيط القومي - تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران - مدينة نصر - القاهرة - ص ب 11765

www.inplanning.gov.eg

INP.Technicaloffice@inp.edu.eg

phone:(+202) 22627372 – 22634040

Fax:24011398 – 22634747

مقدمة عامة:

بدأت أنشطة وفعاليات معهد التخطيط القومي للعام الأكاديمي 2018/2017 بنشاط المتابعات العلمية، والذي يعقد بشكل شهري في الثلاثاء الأول من كل شهر في تمام الساعة العاشرة صباحاً. وتضمنت الحلقة الأولى عرض لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي .. هل يتزايد الزخم، والصادر عن صندوق النقد الدولي أبريل 2017، قدمته أ.د. سهير أبو العينين، بالإضافة لموجز مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي والصادر في يوليو 2017، وهو تحديث لأهم التوقعات الواردة بتقرير أبريل 2017، كما أشارت سيادتها في العرض إلى الفصول التحليلية لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2017. وإلى تقرير متابعة صندوق النقد الدولي- سبتمبر 2017، وتوقعاته للاقتصاد المصري حتى عام 2022، ومناهج التنبؤ في إدارة الاقتصاد المصري، وأكدت على أن تطوير مناهج التخطيط يتطلب استخدام مناهج متطورة للتنبؤ وتوفير احتياجاتها من البيانات والكوادر البشرية المؤهلة لاستخدامها، وأن المراكز البحثية وخاصةً معهد التخطيط القومي، ينبغي أن يولى اهتماماً أكبر بقضايا التنبؤ ليقوم بدوره المفترض في مساندة متخذ القرار.

نبذة عن التقرير:

يتم إعداد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في سياق قيام الصندوق بمهامه في متابعة ومراقبة الأوضاع المالية بالدول الأعضاء، ويعد تقديراته للأجل القصير والمتوسط، ويصدر التقرير مرتين في السنة: أبريل وأكتوبر، وبينهما تحديث للتوقعات مرتين في يناير ويوليو، ويصدر بعدة لغات من بينها اللغة العربية.

يبدأ التقرير بتوضيح الفروض المستخدمة في التنبؤ، ويتضمن عدداً من الفصول، الأول منها يختص بتوقعات النمو، والفصول الأخرى تتضمن



دراسات تحليلية لقضايا معينة تختلف من عدد لآخر، ويتضمن التقرير ملاحق فنية توضح مناهج التنبؤ والتحليل والتجميع والقياس المستخدمة في التقرير.

يصنف التقرير بلدان العالم في مجموعتين رئيسيتين (معايير التصنيف الناتج المحلي، الصادرات، السكان، وهي معايير ليست قاطعة وتتطور مع الوقت) هما:

➤ الاقتصادات المتقدمة وتضم: مجموعة السبعة (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة، كندا)، ومجموعة الدول الأعضاء في منطقة اليورو، وبعض الدول الأوروبية الأخرى.

➤ اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وتضم: كومنولث الدول المستقلة، وآسيا الصاعدة والنامية، وأوروبا الصاعدة والنامية، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان وأفريقيا جنوب الصحراء (مصر تقع في هذه المجموعة).

أهم نتائج التقرير:

توقع التقرير أن يؤدي ازدهار الأسواق المالية والتعافي الذي طال انتظاره في الصناعات التحويلية والتجارة إلى ارتفاع النمو العالمي من 3.2% عام 2016 إلى 3.5% عام 2017 ثم إلى 3.6% عام 2018، وهي معدلات أعلى بقليل من التنبؤات الواردة في عدد أكتوبر 2016 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ولكن لا تزال المعوقات الهيكلية المقيدة تعوق تحقيق تعافٍ أقوى ولا يزال ميزان المخاطر مائلاً للجانب السلبي، ولا سيما على المدى المتوسط. وتتزايد الضغوط الدافعة إلى تطبيق سياسات منغلقة في الاقتصادات المتقدمة نظراً لاستمرار المشكلات الهيكلية مثل انخفاض نمو الإنتاجية وارتفاع عدم المساواة في توزيع الدخل، وتهدد هذه الضغوط الاندماج الاقتصادي العالمي والنظام الاقتصادي العالمي التعاوني الذي استفاد منه الاقتصاد العالمي، ولا سيما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وعلى هذه الخلفية، تؤدي السياسات الاقتصادية دوراً كبيراً في درء مخاطر التطورات السلبية وتأمين التعافي، وعلى الصعيد المحلي، ينبغي أن تهدف السياسات إلى دعم الطلب وإصلاح الخلل في الميزانيات العمومية حيثما كان ضرورياً وممكناً، وزيادة الإنتاجية وعرض العمالة والاستثمارات من خلال الإصلاحات الهيكلية وإجراءات المالية العامة الداعمة للعرض، وتحديث البنية التحتية العامة، ومساندة العمالة المسرححة بسبب التحولات الهيكلية مثل التغيير التكنولوجي والعولمة.

وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى استراتيجيات موثوقة في كثير من البلدان لوضع الدين العام على مسار قابل للاستمرار، ولا يزال التكيف مع انخفاض إيرادات السلع الأولية والتغلب على مواطن الضعف المالي من التحديات الرئيسية في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وهناك حاجة أيضاً إلى تجديد الجهود متعددة الأطراف لمعالجة التحديات المشتركة في اقتصاد عالمي متكامل.

ويتوقع التقرير أن يشهد النشاط الاقتصادي تحسناً كبيراً في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نظراً لما تشير إليه التوقعات من تحسن الأوضاع تدريجياً في البلدان المصدرة للسلع الأولية التي تشهد توترات اقتصادية كلية في الوقت الراهن، وذلك بدعم من التعافي الجزئي لأسعار السلع الأولية، كما يُتوقع أن يظل النمو قوياً في الصين وفي كثير من البلدان الأخرى المستوردة لهذه السلع.

وفي الاقتصادات المتقدمة، يأتي التحسن المتوقع مدفوعاً في الأساس بالارتفاع المنتظر في نمو الولايات المتحدة التي كان النشاط فيها مكبوحاً في عام 2016 بسبب تعديل المخزون وضعف الاستثمار.

بخلاف التغيرات المحدودة التي طرأت على تنبؤات النمو العالمي لعامي 2017، 2018 والواردة بتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فقد حدثت تغيرات مؤثرة في التنبؤات لمجموعات البلدان والبلدان المنفردة. ففي ضوء زيادة الزخم عن المستوى المتوقع في النصف الثاني من عام 2016، تشير التنبؤات إلى عودة النشاط بقوة أكبر في الاقتصادات المتقدمة، وبينما لا يزال من المتوقع أن يحقق النمو تحسناً ملحوظاً في مجموعة الأسواق الصاعدة، فقد أدى النشاط الأضعف من المتوقع في بعض البلدان الكبيرة إلى تخفيضات طفيفة في توقعات النمو لهذه المجموعة في عام 2017 فبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، رُفِعَت توقعات النمو للولايات المتحدة، في انعكاس للتيسير المفترض في سياسة المالية العامة وتحسن مستوى الثقة ولا سيما بعد انتخابات نوفمبر مما سيؤدي إذا استمر إلى تعزيز الزخم الدوري. كذلك تحسنت الآفاق المتوقعة لأوروبا واليابان بناء على التعافي الدوري في الصناعات التحويلية والتجارة على الصعيد العالمي والذي بدأ في النصف الثاني من عام 2016.

وفي الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، كان تخفيض تنبؤات النمو ناتجاً عن زيادة ضعف الآفاق في عدة اقتصادات كبيرة، وخاصة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، على أثر استمرار التكيف مع انخفاض معدلات تبادلها التجاري في السنوات الأخيرة، وتخفيضات إنتاج النفط، وبعض العوامل المتفردة، وقد رُفِعَت تنبؤات النمو النفط، وبعض العوامل المتفردة.

وقد زُفعت تنبؤات النمو لعامي 2017، 2018 بالنسبة للصين، بما يعكس زيادة الدعم المقدم من السياسات عن المستوى المتوقع، وكذلك بالنسبة لروسيا، حيث يبدو أن انخفاض النشاط قد وصل إلى منتهاه وأن ارتفاع أسعار النفط يدعم التعافي.

ومنذ الانتخابات الأمريكية، أدت التوقعات بتيسير سياسة المالية العامة في الولايات المتحدة إلى زيادة قوة الدولار وارتفاع أسعار الفائدة على سندات الخزنة الأمريكية، مما رفع العائد في الأماكن الأخرى أيضا. وكان مزاج السوق إيجابيا بشكل عام، حيث حققت أسواق الأسهم مكاسب كبيرة في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة.

ويلاحظ أن زيادة قوة النشاط الاقتصادي والطلب العالمي المتوقعة للفترة القادمة، مع فرض القيود المتفق عليها بشأن إمدادات النفط، ساعدت على تعافي أسعار السلع الأولية بعد مستوياتها المتدنية في مطلع عام 2016 ومع ارتفاع أسعار السلع الأولية، بدأ التضخم الكلي يرتفع في الاقتصادات المتقدمة ولكن ديناميكية التضخم الأساسي لا تزال ضعيفة وغير متجانسة تمشيًا مع الاختلافات في فجوات الناتج فقد سجل التضخم الأساسي ارتفاعاً طفيفاً في البلدان التي شهدت أدنى معدلاته مثل اليابان وأجزاء من منطقة اليورو.

كذلك ارتفع التضخم الكلي في كثير من الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأولية، ولكنه تراجع في عدد من الحالات مع تلاشي تمرير الانخفاضات الحادة في قيم العملات في عام 2015 ومطلع عام 2016 غير أن المخاطر لا تزال ترجح كفة التطورات السلبية وخاصة على المدى المتوسط، مع قدر كبير من عدم اليقين بشأن السياسات.

وتبدو المخاطر السلبية التي تواجه النمو أكثر وضوحا على المدى المتوسط، وهو ما يرجع أيضا إلى ضرورة المبادرة في وقت ما بإلغاء الدعم المقدم من السياسات في الولايات المتحدة والصين أو اتخاذ مسار معاكس، لاجتناب دخول المالية العامة في ديناميكية غير القابلة للاستمرار.

وبصفة عامة، تنشأ مخاطر التطورات السلبية عن عدة عوامل محتملة أهمها:

- تحول اتجاه السياسات إلى الداخل، بما في ذلك الاتجاه إلى الحمائية.
- انخفاض النمو العالمي بسبب تراجع التجارة والتدفقات الاستثمارية العابرة للحدود.

- رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بوتيرة أسرع من المتوقع، مما قد يتسبب في تشديد الأوضاع المالية العالمية بسرعة تفوق المتوقع. وحدث ارتفاع حاد في سعر الدولار، مع ما ينجم عن ذلك من انعكاسات سلبية على الاقتصادات الضعيفة.
 - تراجع شديد في التنظيم المالي، مما قد يشجع على فرط المخاطرة ويزيد من احتمالات وقوع أزمات مالية في المستقبل.
 - التشديد المالي في اقتصادات الأسواق الصاعدة، والذي زادت احتمالاته بسبب تفاقم أوجه الضعف في النظام المالي الصيني ارتباطا بالنمو الائتماني السريع واستمرار ضعف الميزانيات العمومية في اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى.
 - ضعف نمو الإنتاجية في بعض الاقتصادات المتقدمة التي تعمل بمستويات مرتفعة من الطاقة الزائدة.
 - العوامل غير الاقتصادية مثل التوترات الجغرافية- السياسية، والنزاعات السياسية الداخلية، والمخاطر الناجمة عن ضعف الحوكمة والفساد، وظواهر الطقس المتطرفة، والإرهاب، والمخاوف الأمنية.
- كما أوضح التقرير أن هناك ترابط بين هذه المخاطر ويمكن أن يعزز بعضها البعض الآخر، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يرتبط تحول السياسات نحو الداخل بزيادة التوترات الجغرافية-السياسية فضلاً عن زيادة العزوف عن المخاطر عالمياً، ويمكن أن تؤثر الصدمات غير الاقتصادية بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي وأن تضر بالثقة ومزاج السوق، ويمكن أن يؤدي تشديد الأوضاع المالية العالمية بسرعة تفوق التوقعات أو التحول نحو الحمائية في الاقتصادات المتقدمة إلى تفاقم ضغوط التدفقات الرأسمالية الخارجة في الصين. ولذلك سيكون اختيار السياسات بالغ الأهمية في تشكيل الآفاق والحد من المخاطر.
- وأشار التقرير إلى وجود تمايز بين أولويات إدارة الطلب على مستوى الاقتصاد الكلي، نظراً لاختلاف المرحلة الدورية التي يمر بها كل بلد. ففي الاقتصادات التي تعاني من تراخي النشاط وضعف التضخم الأساسي بشكل مزمن، سيظل دعم الطلب الدوري ضرورياً، وذلك لأسباب عديدة من بينها درء ما يتخلف من آثار ضارة. أما في الاقتصادات التي يكون فيها الناتج قريباً من مستواه الممكن أو أعلى منه، فينبغي أن تهدف سياسة المالية العامة إلى تعزيز شبكات الأمان وزيادة الناتج الممكن. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى استراتيجيات موثوقة في بلدان كثيرة لوضع الدين العام على مسار قابل للاستمرار.

تسعى اقتصادات كثير من الدول بعد تعافٍ ضعيف من الأزمة المالية العالمية إلى زيادة إمكانات النمو وتعزيز طابعه الاحتوائي وصلابته في مواجهة الصدمات. وبالفعل هناك حاجة إلى إجراءات عاجلة لتعزيز الناتج الممكن نظراً لاستمرار العوامل المعاكسة الناشئة عن شيخوخة السكان في الاقتصادات المتقدمة، وعملية التكيف الجارية مع انخفاض معدلات التبادل التجاري، والحاجة إلى التغلب على مواطن الضعف المالي في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فضلاً عن تباطؤ نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في هاتين المجموعتين.

ويوثق التقرير أثر الانفتاح التجاري ومرونة سعر الصرف وقوة المؤسسات في مساعدة الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على تعزيز دفعة النمو المستمدة من الأوضاع الخارجية .

وفي مواجهة مخاطر التقلب المالي العالمي التي لا تنتهي، من المفيد لاقتصادات الأسواق الصاعدة المعرضة للتأثر بالتحويلات السلبية التي تطرأ على الأوضاع المالية الخارجية أن تعتمد ممارسات أقوى لإدارة المخاطر واحتواء أوجه عدم التوافق في ميزانياتها العمومية.

وللحفاظ على التوسع الاقتصادي العالمي، يتعين أيضاً على صناعات السياسات أن يتجنبوا الإجراءات الحمائية وأن يقوموا بالمزيد لضمان توزيع ثمار النمو على نطاق أوسع. كما أبرز التقرير أيضاً عدم مواكبة الأجور للإنتاجية في كثير من الاقتصادات في فترة طويلة من العقود الثلاثة الماضية، مما أدى إلى انخفاض حصة العمالة من الدخل القومي. ويرجح السبب لذلك أن التغيير التكنولوجي والاندماج التجاري، وكلاهما من محركات النمو على المديين المتوسط والطويل قد ساهما في هذا الانخفاض، ويشير التقرير إلى أن التغيير التكنولوجي كان المحرك الرئيسي لحصة العمالة في الاقتصادات المتقدمة بينما كان الاندماج التجاري (والزيادة المصاحبة في كثافة رأس المال في الإنتاج) هو المحرك الرئيسي في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة .

ويسلط التقرير الضوء على ضرورة أن يكون النمو أكثر احتواءً للجميع، ومن روافع السياسات التي يمكن الاستفادة منها تطبيق نظم ضريبية أكثر تصاعديّة، والاستثمار في المهارات، والتعلم مدى الحياة، والتعليم عالي الجودة، وبذل جهود أخرى لتعزيز حركية العمالة على المستويين المهني والجغرافي من أجل تيسير وتسريع تكيف أسواق العمل مع التحويلات الهيكلية.

ويؤكد التقرير على أن التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي تستلزم التعاون متعدد الأطراف لدعم الإجراءات التي تتخذها البلدان على المستوى الفردي، وتشمل المجالات الرئيسية للعمل الجماعي الحفاظ على نظام تجاري مفتوح، وضمان الاستقرار المالي العالمي، وتطبيق نظم ضريبية منصفة، ومواصلة دعم البلدان منخفضة الدخل في سعيها لتحقيق أهدافها الإنمائية، وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه.

ويستعرض الجزء التالي بمزيد من التفصيل أهم محتويات التقرير

محتويات التقرير:

الفصل الأول: الآفاق والسياسات العالمية

الفصول التحليلية

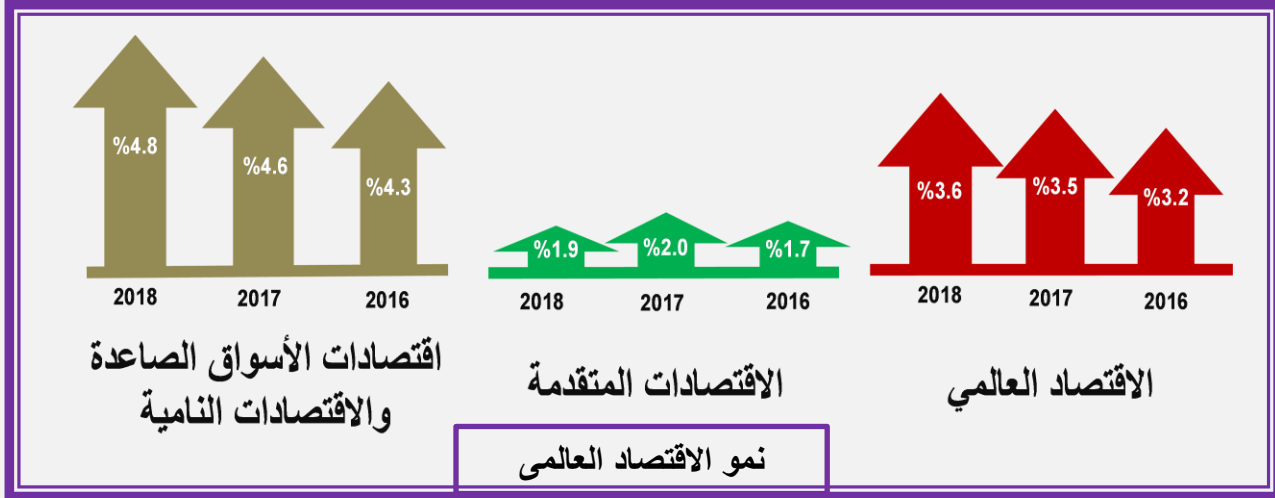
الفصل الثاني: قنடابير غير مسبوق: النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات

النامية في بيئة خارجية معقدة

الفصل الثالث: فهم الاتجاه العام التنازلي في أنصبة العمالة من الدخل.

الفصل الأول: الآفاق والسياسات العالمية

اتجاهات عامة



- رفع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي توقعاته بشأن النمو العالمي من 3.5% عام 2017 إلى 3.6% عام 2018، وإن كانت هناك اختلافات بين البلدان المختلفة في توقعات استمرار زخم النمو.
- الزيادة متواضعة في التنبؤات خاصة على المدى الطويل في جميع أنحاء العالم مقارنة بالعقد الماضية، كما أن هناك عدد من المخاطر تخيم على آفاق النمو متوسط المدى من أهمها التحول صوب الحمائية خاصة في الدول المتقدمة.
- تطور واتساع التجارة الدولية كان عنصراً أساسياً في طفرات النمو على مستوى العالم.
- عدم وصول مكاسب النمو بقدر كاف إلى الفئات الواقعة في المستويات الدنيا من توزيع الدخل خلال العقود الأخيرة.
- قوى التكنولوجيا والتجارة خفضت حصة العمالة في الدخل القومي في كثير من البلدان.

مؤشرات النشاط الاقتصادي

- أدت زيادة الطلب، وخاصة الاستثمار (خاصة في البنية التحتية والعقارات في الصين) إلى تطورات كبيرة في الصناعات التحويلية والتجارة.
- تراجع عبء التكيف مع انخفاض أسعار السلع الأولية، والمؤشرات القيادية، مثل مؤشرات مديري المشتريات، تشير إلى استمرار قوة النشاط في الصناعات التحويلية.
- التجارة العالمية تظهر بوادر انتعاش بعد فترة طويلة من الضعف.

أسعار وأسواق السلع الأولية

ارتفعت أسعار السلع الأولية مع انتعاش النشاط الاقتصادي، حيث زادت أسعار البترول بنحو 20% بين أغسطس 2016، وفبراير 2017 بسبب اتفاقية الأوبك والتوقعات بقوة الطلب العالمي في المستقبل، كما زادت أيضاً أسعار الغاز الطبيعي والفحم والمعادن والسلع الأولية الزراعية.

انتعاش التضخم العالمي خاصة في أسعار المنتجين مقارنة بأسعار المستهلكين في الاقتصادات المتقدمة والصين، وإن كانت لا زالت دون أهداف البنوك المركزية في هذه الاقتصادات.

تطورات الأسواق المالية

ارتفعت أسعار الفائدة الإسمية والحقيقية طويلة الأجل ارتفاعاً كبيراً منذ نوفمبر 2016 في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الانتخابات.

سجلت عملات بعض الأسواق الصاعدة انخفاضاً وأبرزها الليرة التركية، وارتفعت عملات بعض الدول مثل روسيا والمكسيك.

شهدت الاقتصادات الصاعدة ارتفاعاً حاداً في التدفقات الخارجة من حوافظ غير المقيمين في أعقاب الانتخابات الأمريكية.

القوى الرئيسية التي تشكل الآفاق

تختلف بين مجموعات الدول وفي الآفاق الزمنية المختلفة:

الاقتصادات المتقدمة: من المتوقع أن يكتسب الاقتصاد الأمريكي زخماً نتيجة لسياسة المالية العامة التوسعية، وفي أوروبا سوف يساعد التعافي الدوري من أزمتي 2008، 2011 على الحفاظ على النمو في الأجل القصير، ولكن في الأجل المتوسط من المرجح أن تؤدي شيخوخة السكان وضعف الانتاجية الكلية للعوامل إلى تقييد النمو.

الاقتصادات الصاعدة والنامية: يعد التكيف مع انخفاض أسعار السلع الأولية في الدول المصدرة لها عاملاً مؤثراً على آفاق النمو في كل من المدى القصير والمتوسط، كما يعد تباطؤ نمو الانتاجية تحدياً رئيسياً في آفاق النمو المتوقعة لهذه الاقتصادات.

النتائج: الافتراضات

من المتوقع أن يكون أثر سياسة المالية العامة محايداً في عامي 2017، 2018، وإن كان هناك تباين كبير بين البلدان المختلفة، سيكون الأثر توسعياً في بعض الدول خاصة الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وألمانيا، وانكماشياً في دول أخرى خاصة استراليا وكوريا والمملكة المتحدة.

✚ على جانب السياسة النقدية تفترض التنبؤات عودة أسعار الفائدة الأساسية إلى طبيعتها في الاقتصادات المتقدمة.

✚ يفترض أن تظل الأوضاع المالية العالمية تيسيرية وارتفاع أسعار السلع الأولية، وأن المفاوضات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ستسير دون إثارة أجواء من عدم اليقين المفرط.

التنبؤات: آفاق النمو على مستوى العالم

✚ من المتوقع انتعاش النشاط في الاقتصادات المتقدمة بوتيرة أسرع، وفي المدى المتوسط تشير التوقعات إلى ارتفاع معدل النمو العالمي إلى 3.8% بحلول عام 2022، وذلك مدفوعاً بنمو الاقتصادات الصاعدة والنامية التي يرتفع معدل نموها إلى 5% ويزيد وزنها في النشاط الاقتصادي العالمي.

التنبؤات: آفاق النمو على مستوى بعض البلدان

✚ نمو الاقتصاد الأمريكي بوتيرة أسرع في عامي 2017، 2018 مدفوعاً بنمو قوى في الاستهلاك وسياسة مالية عامة أكثر تيسيراً، إلا أن آفاق الاقتصاد الأمريكي في المدى الزمني الأطول ستتراجع بسبب شيخوخة السكان وضعف نمو الانتاجية الكلية.

✚ من المتوقع أن يكون التعافي متواضعاً في منطقة اليورو في كل من المدى القصير والمتوسط بسبب التوسع المحدود في المالية العامة، وضعف اليورو وعدم اليقين السياسي مع اقتراب الانتخابات في بعض البلدان، وضعف الانتاجية، والعوامل الديموجرافية، وفرط أعباء الديون في بعض الدول.

✚ في الصين من المتوقع تسارع النمو في الأجل القصير، إلا أن الآفاق متوسطة الأجل غير مبشرة بسبب تزايد سوء تخصيص الموارد وتنامي الاستثمار الممول بالإئتمان.

التنبؤات: آفاق التضخم والقطاع الخارجي

✚ من المتوقع حدوث ارتفاع واسع النطاق في معدلات التضخم الكلي مع ارتفاع أسعار المواد الأولية وانخفاض سعر صرف العملة المحلية في بعض البلدان

✚ هناك بشائر على تعافي نمو التجارة العالمية (بمعدل نمو 4%) بعد تباطؤها في الفترة السابقة 2016، وذلك مدفوعاً بانتعاش الطلب وتعافي الإنفاق الرأسمالي.

- ✚ تراجع التجارة العالمية وتدفقات رأس المال والهجرة: تزيد من عدم المساواة في توزيع الدخل مما يؤدي إلى زيادة خيبة الأمل في العولمة والاتجاه إلى تطبيق سياسات حمائية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الواردات مما يؤثر سلباً على نمو الناتج وعلى القوة الشرائية للفئات الأقل دخلاً.
- ✚ موقف السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية: سياسة المالية العامة وإصلاح ضريبة الشركات.
- ✚ إلغاء القيود التنظيمية المالية.
- ✚ ضعف الاستثمار وارتفاع معدل البطالة.
- ✚ العوامل غير الاقتصادية: التوترات الجغرافية السياسية في أجزاء من الشرق الأوسط وأفريقيا، محنة اللاجئين والمهاجرين، وأعمال الإرهاب على مستوى العالم.
- ✚ شيخوخة السكان في المجتمعات المتقدمة وعملية التكيف على انخفاض معدلات التبادل التجاري والحاجة إلى التغلب على عوامل الضعف المالي في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فضلاً عن تباطؤ نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج.

- ✚ يختلف المزيج الدقيق للأولويات عبر الاقتصادات المنفردة حسب ظروفها الدورية والتحديات الهيكلية التي تواجهها. ففي الولايات المتحدة الأمريكية هناك حاجة لخفض العجز والدين، وتحديث البنية التحتية العامة وتشجيع المشاركة في سوق العمل، وإصلاح نظام الهجرة القائم على المهارات، والإصلاح الشامل لقانون ضريبة الشركات وتجنب تراكم مخاطر عدم الاستقرار المالي.
- ✚ بينما في الصين يتعين التركيز على احتواء المشكلات عن طريق قبول تحقيق نمو أبطأ وأكثر قابلية للاستمرار والحد من وتيرة نمو الائتمان ورفع أسعار الفائدة الأساسية.
- ✚ التعاون لمعالجة التحديات العالمية على المدى الأطول مثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقديم الدعم المالي للاقتصادات الضعيفة وتخفيف آثار تغير المناخ ومنع انتشار الأوبئة العالمية ووضع وسائل مموله عالمياً للمساعدة في تعامل الاقتصادات المعرضة للمخاطر غير الاقتصادية مثل أزمة اللاجئين

الفصل الثاني

تدابير غير مسبقة

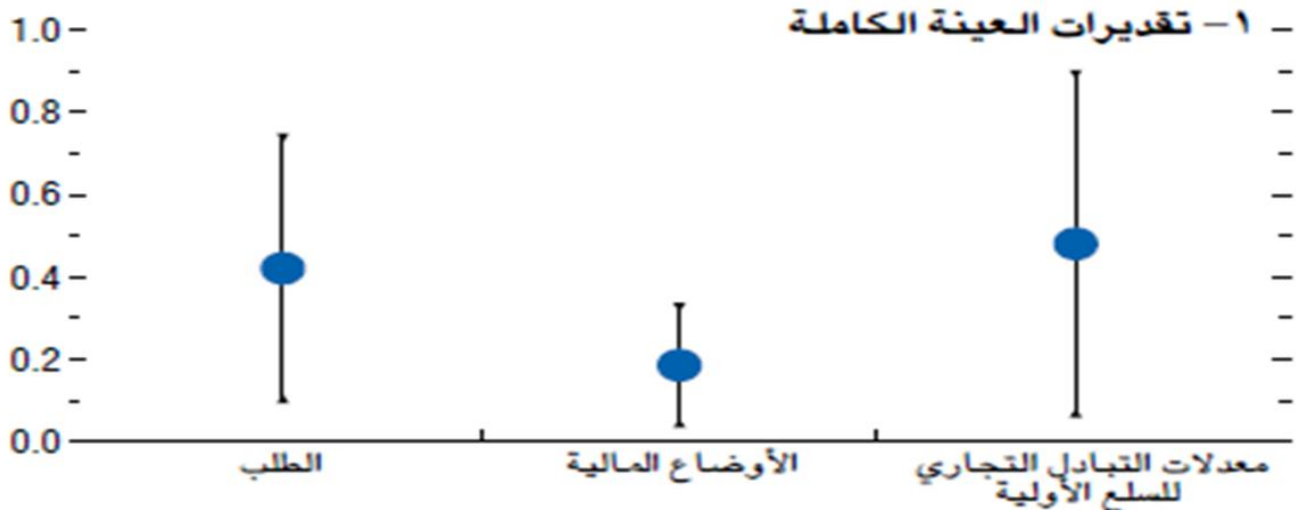
النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في بيئة خارجية معقدة

تمثل هذه الاقتصادات أكثر من 75% من النمو العالمي في الناتج والاستهلاك. البيئة الخارجية: كانت من العوامل المهمة في هذا التحول، ولكن هذه البيئة قد تكون أقل دعماً في الفترة القادمة بسبب التحولات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي. ما زالت هذه الاقتصادات تفصلها فجوات دخل ضخمة عن الاقتصادات المتقدمة. شهدت هذه الاقتصادات أنماط نمو متباينة في السنوات الأخيرة متأثرة بالأوضاع الخارجية القطرية.

مرونة نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الأجل المتوسط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في مواجهة الأوضاع الخارجية

(بالنقاط المنوية)

تؤثر الأوضاع الخارجية تأثيراً كبيراً على نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الأجل المتوسط. وقد ازدادت درجة التأثير بالأوضاع الخارجية مع زيادة اندماج اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي.



دور السياسات والخصائص الهيكلية في تمرير تأثير الأوضاع الخارجية

- + درجة العمق المالي، مستوى الدين المحلي، رصيد الحساب الجاري، نظام سعر الصرف ودرجة الاستقرار النقدي، تكلفة الاقتراض وقابلية التنبؤ بالبيئة الاقتصادية.
- + كذلك العوامل المؤسسية وتتمثل في جودة الحوكمة، البيئة القانونية والتنظيمية، توافر الخدمات العامة ومستوى التعليم، وهذه العناصر لها أهمية كبيرة في تحديد نتائج النمو في الأجل الطويل.

آفاق النمو في ظل البيئة الحالية للأوضاع الخارجية

- + ازداد تعقد البيئة الخارجية بالنسبة لهذه الاقتصادات في السنوات القليلة الماضية، سيحدث نوع من التعافي، لكن بعض الأوضاع الخارجية قد يصبح أقل دعماً في المستقبل القريب بينما تظل أوضاع أخرى على درجة كبيرة من عدم اليقين.
- + على جانب الطلب الخارجي هناك خطر التوجه للحماية في بعض الاقتصادات المتقدمة والنظر الأقل إيجابية للتكامل. ورغم الارتفاع المتوقع في نمو الاقتصادات الصاعدة إلا أن نمو الطلب العالمي يتوقع أن يتراجع في الفترة 2017-2022 عن مستواه في الماضي.

الفصل الثالث

فهم الاتجاه العام للتنازلي في أنصبة العمالة من الدخل

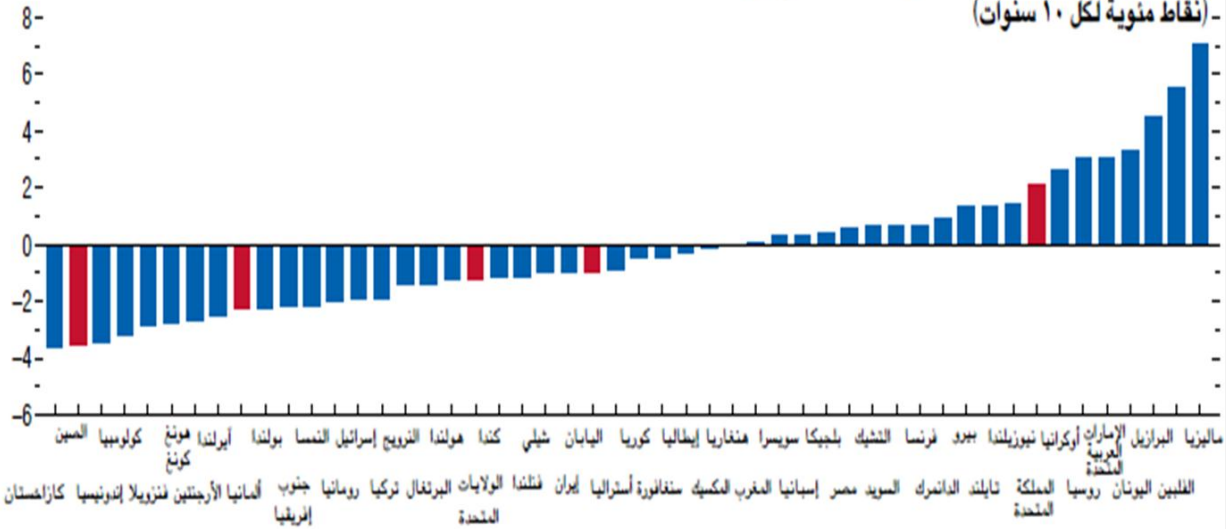
يوثق التقرير الاتجاه التنازلي في نصيب العمالة من الدخل منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، فضلاً عن تطوره غير المتجانس عبر البلدان والأنشطة الاقتصادية والعمالة من فئات المهارات المختلفة. توضح نتائج التحليل في التقرير أن الأسباب تختلف في الاقتصادات المتقدمة عنها في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

في الاقتصادات المتقدمة هناك تفسيران أساسيان: التقدم التكنولوجي، عولمة التجارة ورأس المال. وإن كان التقرير يؤكد أن هذه العوامل ساهمت بقوة في النمو الكلي والازدهار على الصعيد العالمي وارتفاع مستوى دخل العمالة رغم انخفاض نصيبها النسبي.

تقديرات الاتجاهات العامة لأنصبة العمالة حسب البلد والقطاع

في حين أن الاتجاه التنازلي في نصيب العمالة من الدخل واسع النطاق على مستوى البلدان وقطاعات الأنشطة المختلفة، فإن هناك تنوعاً كبيراً في تطوره.

١- تقديرات الاتجاهات العامة لأنصبة العمالة حسب البلد، ١٩٩١-٢٠١٤
(نقاط مئوية لكل ١٠ سنوات)



في الدول المتقدمة أوضح التحليل أن التشغيل الآلي للوظائف، ونقل المهام للخارج والمنافسة من الواردات أدى إلى استمرار فقد الوظائف في المهن التي تتطلب مهارات متوسطة. يرجح التقرير أن التقدم التكنولوجي أدى إلى انخفاض السعر النسبي للسلع الاستثمارية مما شجع على إحلالها محل العمالة.

- ✚ ساهمت التجارة والاندماج المالي في الحد من القدرة التفاوضية للعمالة من خلال زيادة الضغوط التنافسية على الشركات المحلية وزيادة قدرتها الفعلية على نقل الموقع إلى الخارج.
- ✚ التغيرات في هيكل سوق المنتجات في اتجاه التجمع أدت إلى زيادة التركيز عبر عدد من قطاعات الأنشطة مما أدى إلى رفع لأنصبة الأرباح وخفض نصيب العمالة.
- ✚ شجع انخفاض معدلات الضرائب على دخل الشركات على الاستعاضة عن العمالة برأس المال.
- ✚ في الاقتصادات الصاعدة والنامية لا يوجد دور ملحوظ للتكنولوجيا نتيجة الانخفاض المحدود نسبياً في أسعار السلع الاستثمارية، وكانت المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والاندماج المالي من أهم أسباب انخفاض نصيب العمالة من الدخل.
- ✚ المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تعكس نقل انتاج السلع الوسيطة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وتكون في الأغلب كثيفة العمالة نسبياً، كما يحدث أيضاً نقل للخدمات التي تحتاج عمالة متوسطة المهارات ذات الأجور المنخفضة إلى هذه الاقتصادات، وقد توسعت هذه السلاسل نتيجة انخفاض تكلفة النقل والاتصالات.
- ✚ تزايد الاندماج المالي يزيد إمكانية الحصول على رأس المال وبالتالي يخفض تكلفة رأس المال في البلدان التي يندر فيها رأس المال ويشجع بالتالي على إحلال رأس المال محل العمالة.

على مستوى الأنشطة ومستوى مهارات العمالة

- ✚ الانخفاض في أنصبة العمالة كان حاداً في حالة العمالة متوسطة المهارات.
- ✚ واجهت عملية القياس بعض التحديات مثل صعوبة فصل الأجر عن الربح في نصيب أصحاب العمل الحر، وإهلاك رأس المال والذي يتم استبعاده من الدخل، إلا أن ادخال هذه العناصر في التحليل الإحصائي لم يغير النتائج.

الانعكاسات على السياسات

- ✚ بصفة عامة الاقتصادات المتقدمة تحتاج إلى تصميم سياسات لمساعدة العاملين على التكيف بشكل أفضل لمواجهة التغيرات الهيكلية المحتملة والجارية بما في ذلك تغير أساليب العولمة، وذلك من خلال تنمية مهارات العمال والاستثمار طويل الأجل في التعليم.
- ✚ في الاقتصادات الصاعدة والنامية يمكن أن تنشأ تحديات مماثلة لتلك القائمة في الاقتصادات المتقدمة مع التقدم في التشغيل الآلي، وتحتاج بالتالي لسياسات تعزز تعميق المهارات.

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: تعاف يزداد قوة يوليو 2017



بعد استعراض تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والصادر في أبريل 2017. ربطت المتحدث أ.د. سهير أبوالعنين بين التقرير سالف الذكر ومستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وهو التحديث الصادر في يوليو 2017 وقد أظهرت هذه المستجدات أهم النقاط التالية:

- + لم تتغير توقعات النمو العالمي ولكن هناك تباينات على مستوى الدول، فتوقعات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية أقل بسبب افتراض أن السياسة المالية ستكون أقل توسعاً مما كان متوقعاً.
- + رفعت توقعات النمو لكل من اليابان ومنطقة اليورو والصين.
- + لا يزال التضخم في الاقتصادات المتقدمة أقل من المستويات المستهدفة بوجه عام.
- + المخاطر السياسية تراجعت في أوروبا ولكن مخاطر التحول إلى السياسات الانغلاقية والمخاطر الجغرافية السياسية ما زالت قائمة.
- + التيارات المعاكسة للنمو الممكن تأتي من شيخوخة السكان وضعف الاستثمار وبطء التحسن في الانتاجية.
- + الاقتصاد العالمي يحتفظ بقوته الدافعة بالمقارنة مع تنبؤات أبريل حيث يلاحظ إنه حقق نمو أعلى في الربع الأول من عام 2017.
- + تشير المؤشرات للربع الثاني باستمرار تحسن النشاط الاقتصادي العالمي، خاصة أنه لا يزال النمو في التجارة العالمية والانتاج الصناعي أعلى بكثير من معدلات 2015 ، 2016.
- + تراجعت أسعار النفط وتراجع التضخم وهناك تفاؤل في الأسواق بشأن الآفاق المتوقعة للأسواق الصاعد.

✚ تراجعت القيمة الفعلية الحقيقية للدولار الأمريكى بينما ارتفع سعر اليورو.
✚ حافظت التدفقات الرأسمالية إلى الاقتصادات الصاعدة على قوتها مع تحسن في تدفقات استثمار الحافطة الداخلة من غير المقيمين.
✚ يتوقع أن تشهد الاقتصادات الصاعدة والنامية تحسناً مستمراً في النشاط الاقتصادي، ويرتكز النمو في الأساس على البلدان المستوردة للسلع الأولية.
✚ يتوقع أن يشهد النمو تباطؤاً شديداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان بسبب تباطؤ النشاط في البلدان المصدرة للنفط.

آفاق الاقتصاد العالمي

الفصول التحليلية في تقرير أكتوبر 2017

أشارت أ.د سهير أبو العينين أيضاً إلى الفصول التحليلية التي أصدرها صندوق النقد الدولي لتقرير أكتوبر 2017، الفصل الثاني: ديناميكيات الأجور في الاقتصادات المتقدمة - المحركات والمقتضيات. الفصل الثالث: أثر الصدمات المناخية على النشاط الاقتصادي - كيف تستطيع الدول منخفضة الدخل التكيف. الفصل الرابع: الآثار العابرة للحدود للسياسات المالية - هل ما زالت قائمة؟ ملاحظة: لم يصدر الفصل الأول حتى تاريخ عرض التقرير، ويتوقع صدور التقرير كامل بتاريخ 2017/10/10.
الفصل الثاني: ديناميكيات الأجور في الاقتصادات المتقدمة - المحركات والمقتضيات
ركز هذا الفصل من التقرير على تحليل أسباب ظاهرة انخفاض معدلات الأجور الاسمية في الاقتصادات المتقدمة رغم انخفاض معدلات البطالة إلى أقل من معدلاتها ما قبل أزمة 2008، وأوضح أن من أهم الأسباب تغيرات في أنماط عقود العمل، وانخفاض التضخم وانخفاض معدلات نمو الانتاجية.
وتناول الفصل الثالث أثر الصدمات المناخية على النشاط الاقتصادي - كيف تستطيع الدول منخفضة الدخل التكيف، حيث ركز هذا الفصل على أثر ارتفاع درجة حرارة الأرض على الاقتصاد الكلي بدرجات متفاوتة وأن أكثر الدول تأثراً هي الدول ذات الحرارة المرتفعة ومعظمها من الدول منخفضة الدخل. ونوه على أن التغيرات المناخية تؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج بسبب انخفاض الناتج الزراعي وانخفاض إنتاجية العاملين الذين يتعرضوا للحرارة وتباطؤ الاستثمار وأضرار صحية.

ولصعوبة الأوضاع الاقتصادية في الدول منخفضة الدخل فإن المجتمع الدولي يجب أن يؤدي دوره في مساندة هذه الدول للتكيف مع هذه الآثار والمتوقع أن تطال كل الدول بدرجات مختلفة وليس فقط منخفضة الدخل.

وتناول الفصل الرابع: الآثار العابرة للحدود للسياسات المالية - هل ما زالت قائمة؟

وكان الجواب وفقاً للتقرير نعم، ولكن المدى يختلف وفقاً لظروف الدولة التي يحدث فيها الصدمة والدولة المستقبلية لها تكون التداعيات كبيرة عندما تكون الدولة المصدر والدولة المستقبلية في حالة ركود وتكون كبيرة في حالة صدمات الإنفاق الحكومي أكثر منها في حالة صدمات الضرائب، وتكون كبيرة في حالة الدول ذات أسعار الصرف الثابتة.

توقعات للاقتصاد المصري

وفي نهاية العرض استعرضت أ.د سهير أبو العينين تقرير متابعة صندوق النقد الدولي لمصر - سبتمبر 2017 والدروس المستفادة لمصر من هذه التقارير والتي يتلخص أهمها في النقاط التالية:

2022	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	-1999 2008
التغير السنوي (%) في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي											
6	4.5	3.5	4.3	4.4	2.9	3.3	2.2	1.8	5.1	4.7	5.1
التغير السنوي (%) في أسعار المستهلكين											
7	16.9	22	10.2	11	10.1	6.9	8.6	11.1	11.7	16.2	5.8
رصيد الحساب الجاري (نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي)											
1.6 -	3.9 -	5.3 -	5.6 -	3.7 -	0.8 -	2.2 -	3.6 -	2.5 -	1.9 -	3.8 -	
معدل البطالة											
	11.8	12.6	12.7								

➤ اتجاهات النمو والطلب العالمي في المناطق المختلفة والدول المختلفة، والتمييز بين الاتجاهات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، والتي من المفترض أن يكون لها تأثير على حركة التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمار إلى مصر، وهو ما يستدعي دراسة موقف أهم الدول التي لها علاقات مع مصر وهيكل التجارة وتدفقات الاستثمار معها، وانعكاس ذلك على توسعات الاستثمار في القطاعات المختلفة المعرضة للتأثر بتغيرات الطلب العالمي.

➤ السياسات النقدية والمالية في الدول الكبرى (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية) تتجاوز تأثيراتها الحدود وتؤثر على الدول الأخرى بدرجات متفاوتة.

➤ تزايد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن يؤدي إلى تراجع نصيب العمالة في الدخل القومي، مما يتطلب تدخلات بسياسات الدول الكبرى لا تتردد في فرض إجراءات حمائية والتوجه بالسياسات إلى الداخل عندما تتعرض لآثار سلبية من زيادة درجة الاندماج العالمي.

➤ شيخوخة السكان في الدول المتقدمة تمثل فرصة للدول النامية ومصر لتصدير عمالة، وفي ذات الوقت فإن التقدم التكنولوجي وإحلال رأس المال محل العمالة وميكنة الأعمال الروتينية (وهي اتجاهات طويلة الأجل) تمثل مخاطر تهدد تصدير العمالة متوسطة المهارة، وهي تمثل الكتلة الرئيسية في العمالة التي تصدرها مصر وتقضى نقلة نوعية في برامج التدريب وتأهيل العمالة.

➤ أهمية التنبؤ وتقدير توقعات المستقبل، وأهمية الدراسات التفصيلية التحليلية لقياس المرونات ومحددات السلوك وتفسير أسباب التغيرات المشاهدة.

➤ أهمية المراجعة المستمرة وتحديث التوقعات ومواكبة الواقع، وأهمية النشر والإتاحة.

يمكن الاستفادة من مثل هذه التقارير في عدة اتجاهات:

➤ تحليل نتائج التوقعات وانعكاساتها المحتملة على الاقتصاد المصري. ومقارنة التوقعات في التقارير المختلفة وفي مصر وتقييم النتائج والفروض. والاستفادة من قواعد البيانات المدققة والمستكملة.

➤ نتائج الدراسات التفصيلية لتحليل قضايا معينة أو قياس بعض المؤشرات.

➤ المناهج المتبعة في قضية التنبؤ وإعداد التوقعات والديناميكية والسرعة والمرونة في التعامل معها.

➤ أدوات التحليل التي يتم استخدامها.

➤ أسلوب صياغة النتائج وحدود الثقة فيها والفروض التي تعتمد عليها.

➤ تزايد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن يؤدي إلى تراجع نصيب العمالة في الدخل القومي، مما يتطلب تدخلات بسياسات.

مناهج التنبؤ في إدارة الاقتصاد القومي في مصر

في الخطط السابقة كان يتم الإشارة في بدايتها إلى أهم التطورات الاقتصادية العالمية دون تحليل كاف لتأثيرها على الاقتصاد المصري. بينما في خطة 2017/2016 وفى خطة 2018/2017 الفصل الأول يتناول تطورات الاقتصاد العالمي وتأثيرها المتوقع على الاقتصاد المصري بقدر أكبر من التحليل، حيث يعرض احتمالات تأثيرها على الاقتصاد المصري بشكل عام وبصفة خاصة ما يتعلق منها بأهم الشركاء التجاريين وانعكاساتها على التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمار والعمالة والسياحة.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن أهداف النمو في خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى (2017-2020)، والتي تعتبر امتداداً لرؤية مصر 2030، تتسق تماماً مع التوقعات الواردة في تقرير صندوق النقد الدولي.

وبعد انتهاء العرض بدأت المدخلات والتي ركزت على النقاط التالية:

✚ تساؤل حول الربط بين التطورات في الصناعات التحويلية واستدامة الموارد الطبيعية، وخاصة أن التقرير تعرض في عدة موضوعات لأهمية التنمية المستدامة والآثار والمخاطر غير الاقتصادية.

✚ إهمال التقرير للابعاد السياسية والاجتماعية والتطور التكنولوجي.

✚ لم يشر التقرير إلى موضوع اعادة توزيع الثروة.

✚ اقتراحات الاصلاح الاقتصادى والنظام المالى العالمى والضبط المالى للأسواق جميعا لم تتم.

✚ التأكيد على أهمية دراسة قضية العلاقات التشابكية بين الاجتماع والسياسة والاقتصاد، كقضية ثلاثية

الأبعاد من قبل المعهد.

أشارت أ.د. سهير أبو العينين إلى أن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هو تقرير اقتصادى بالدرجة الأولى

ويوجد بمتن التقرير كثير من التفاصيل ينبغي الرجوع إليها، كما أن هناك تقارير أخرى تتناول كافة الجوانب

الأخرى غير الاقتصادية، وفيما يتعلق بموضوع الثروة أكدت سيادتها على وجود تقرير "الراصد المالى" عام

2013 يرصد هذا الموضوع.